

جامعة ميدأوشن

MIDOCEAN UNIVERSITY

كلية الإدارة

ماجستير إدارة الأعمال

عرض مبدئي لخطة بحث

أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في تعزيز الشفافية المالية لدى المصارف التجارية
السعودية: دراسة ميدانية على المصارف العاملة في مدينة الرياض

The Impact of Corporate Governance Principles on Enhancing Financial Transparency in Saudi
Commercial Banks: A Field Study on Banks Operating in Riyadh

إعداد الطالب: موسى محمد يزيد الفيفي

الرقم الجامعي/261002169

إشراف: د/الفیصل حسن

العام الدراسي: 2026

الفهرس

3	مقدمة
4	مشكلة الدراسة
4	أولاً: مؤشرات قياس فجوة عدم تماثل المعلومات
4	ثانياً: مؤشرات قياس قدرة المستثمرين على تقييم المراكز المالية
4	ثالثاً: صياغة المشكلة العلمية
5	أهمية الدراسة
5	(أ) الأهمية العلمية
5	(ب) الأهمية التطبيقية
6	أهداف الدراسة
6	الهدف العام
6	الأهداف الخاصة
7	تساؤلات الدراسة
8	فروض الدراسة
8	الفرضية الرئيسية
8	الفرضيات الفرعية
9	الدراسات السابقة
9	المحور الأول: الحوكمة المؤسسية
9	دراسة 1976 (Jensen & Meckling)
9	دراسة 2001 (Healy & Palepu)
9	دراسة سليمان (2006) ودراسة الشواورة (2009)
10	المحور الثاني: الشفافية المالية في القطاع المصرفي
10	الأدبيات الحديثة (2021 – 2025)
10	جدول مقارنة الدراسات السابقة
10	التحليل المقارن
11	الفجوة البحثية
12	المنطلقات النظرية للدراسة
12	أولاً: نظرية الوكالة
12	ثانياً: نظرية أصحاب المصالح
12	ثالثاً: نظرية الإشارة
12	رابعاً: نظرية الشرعية
12	كيفية تطبيق هذه النظريات في الدراسة الحالية
13	المنهجية وطرق البحث
13	نوع البحث
13	المنهج المتبع

13.....	خطة البحث وخطوات التنفيذ
14	مجتمع وعينة الدراسة
14	مجتمع الدراسة
14	عينة الدراسة وطريقة اختيارها
15.....	أداة الدراسة
15	أولاً: الاستبانة
15	ثانياً: قائمة الإفصاح المرجعية
15	ثالثاً: دليل المقابلة شبه المنظمة
15.....	رابعاً: اختبارات الصدق والثبات
17.....	أساليب التحليل الإحصائي
18.....	حدود الدراسة
18.....	أ) المجال البشري
18	ب) المجال المكاني
18	ج) المجال الزمني
18.....	د) المجال الموضوعي
18.....	هـ) حدود منهجية
19.....	المراجع
19	أولاً: المراجع العربية
19.....	ثانياً: المراجع الأجنبية

لم يعد مفهوم الحوكمة المؤسسية ترفاً تنظيمياً تتبناه المنشآت طوعاً لتحسين صورتها، بل تحول خلال العقود الثلاثة الماضية إلى ركيزة تنظيمية إلزامية تقوم عليها ثقة الأسواق المالية. وقد جاء هذا التحول نتيجة تراكم خبرات مؤلمة، بدءاً من تقرير كادبري في المملكة المتحدة عام 1992، مروراً بانهيارات مؤسسية كبرى مطلع الألفية دفعت إلى إصدار قانون ساربنز - أوكسلي عام 2002، وصولاً إلى الأزمة المالية العالمية عام 2008 التي كشفت أن ضعف آليات الرقابة والإفصاح في القطاع المصرفي على وجه الخصوص قادر على إحداث اضطراب نظامي يتجاوز حدود المؤسسة الواحدة. ويكتسب القطاع المصرفي في هذا السياق خصوصية تميزه عن سائر القطاعات، إذ يقوم نشاطه في جوهره على استقطاب أموال المودعين وتوظيفها، ما يجعل علاقته بأصحاب المصالح علاقة ائتمانية بالدرجة الأولى. ومن هنا فإن الشفافية المالية في المصارف ليست مجرد التزام بمعايير الإفصاح المحاسبي، وإنما شرط لبقاء الثقة التي يقوم عليها النشاط المصرفي ذاته.

ويمثل القطاع المصرفي السعودي أحد أكبر القطاعات المصرفية في منطقة الشرق الأوسط من حيث حجم الأصول، ويضم عدداً من المصارف التجارية المحلية المدرجة في السوق المالية السعودية إضافة إلى فروع لمصارف أجنبية مرخصة. وقد شهد هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة تطورات تنظيمية متلاحقة، من أبرزها إصدار البنك المركزي السعودي لمبادئ حوكمة البنوك، وإصدار هيئة السوق المالية لللائحة حوكمة الشركات، بالتوازي مع تبني المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS)، وذلك انسجاماً مع مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي المنبثق عن رؤية المملكة 2030 والرامي إلى تعميق السوق المالية ورفع جاذبيتها للمستثمرين.

غير أنّ وجود إطار تنظيمي متقدم لا يعني بالضرورة تحقق أثره المرجو على أرض الواقع؛ إذ يظل التطبيق الفعلي لمبادئ الحوكمة، ومدى انعكاسه على جودة الإفصاح المالي، مسألة تحتاج إلى قياس ميداني لا إلى افتراض. ومن هذه المسافة بين الالتزام الشكلي بالمتطلبات التنظيمية والأثر الجوهري على الشفافية تنبع الفجوة البحثية لهذه الدراسة.

وتتناول هذه الخطة البحثية قياس أثر أربعة أبعاد لمبادئ الحوكمة المؤسسية — هي فاعلية مجلس الإدارة، واستقلالية لجنة المراجعة، وكفاءة نظام الرقابة الداخلية، وحماية حقوق أصحاب المصالح — في تعزيز الشفافية المالية بأبعادها الثلاثة: كفاية الإفصاح، وتوقيتته، وموثوقيته. كما تختبر الدراسة الأثر غير المباشر للشفافية المالية في الأداء المالي، وترصد المعوقات التي تحدّ من التطبيق الفعّال. وسيُعتمد المنهج المختلط، وسيُطبّق البحث ميدانياً على المصارف التجارية العاملة في مدينة الرياض. وتشتمل الخطة على عرض المشكلة والأهمية والأهداف والتساؤلات والفروض، ثم مراجعة تحليلية نقدية للأدبيات وتحديد الفجوة البحثية، فالمنطلقات النظرية والمنهجية وأدوات القياس وأساليب التحليل وحدود الدراسة.

مشكلة الدراسة

تتحدد مشكلة هذه الدراسة في وجود فجوة قابلة للقياس بين اكتمال الإطار التنظيمي للحوكمة في القطاع المصرفي السعودي من جهة، ومستوى الأثر الفعلي لهذا الإطار على جودة الشفافية المالية كما يدركها أصحاب المصالح من جهة أخرى. وتُصاغ هذه المشكلة على أساس علاقة تأثيرية بين متغير مستقل ومتغير تابع، لا بوصفها موضوعين منفصلين.

أولاً: مؤشرات قياس فجوة عدم تماثل المعلومات

وضعت الدراسة مؤشرات إجرائية محددة يمكن من خلالها قياس وجود فجوة عدم تماثل المعلومات، وهي:

- مؤشر كفاية الإفصاح الاختياري: نسبة بنود الإفصاح الاختياري التي يفصح عنها المصرف إلى إجمالي البنود الواردة في قائمة إفصاح مرجعية تُبنى استناداً إلى متطلبات البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية والمعايير الدولية للتقرير المالي.
- مؤشر التأخر الزمني في التقرير (Reporting Lag): عدد الأيام الفاصلة بين تاريخ انتهاء الفترة المالية وتاريخ النشر الفعلي للقوائم المالية، بوصفه مؤشراً كمياً على بُعد «توقيت الإفصاح».
- مؤشر تشتت تقديرات المحللين: درجة التباين بين تقديرات المحللين الماليين لربحية المصرف، إذ يُعدّ اتساع هذا التباين مؤشراً غير مباشر على ضعف جودة المعلومة المتاحة.
- مؤشر التحفظات والملاحظات الرقابية: عدد التحفظات الواردة في تقارير المراجع الخارجي وعدد الملاحظات الجوهرية الصادرة عن الجهات الرقابية خلال فترة الدراسة.

ثانياً: مؤشرات قياس قدرة المستثمرين على تقييم المراكز المالية

- مؤشر وضوح الإفصاح عن المخاطر: مدى تفصيل الإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة والسوق ومخاطر التشغيل في التقارير السنوية، ومدى ربطها بمؤشرات كمية لا بعبارات عامة.
- مؤشر الإفصاح عن معاملات الأطراف ذات العلاقة: درجة تفصيل الإفصاح عن هذه المعاملات بوصفها من أكثر البنود حساسية في تقييم استقلالية القرار المالي.
- مؤشر إدراك أصحاب المصالح: مستوى تقييم المحللين والمراجعين والمستثمرين المؤسسيين لكفاية المعلومات المتاحة، ويُقاس عبر أداة الدراسة الميدانية.

ثالثاً: صياغة المشكلة العلمية

تُصاغ المشكلة في السؤال الرئيس الآتي:

«ما أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية بأبعادها الأربعة: فاعلية مجلس الإدارة، واستقلالية لجنة المراجعة، وكفاءة الرقابة الداخلية، وحماية حقوق أصحاب المصالح في تعزيز الشفافية المالية لدى المصارف التجارية السعودية؟ وما المعوقات التي تحد من فاعلية هذا التطبيق؟ وإلى أي مدى تنعكس الشفافية المالية على الأداء المالي للمصرف؟»

أهمية الدراسة

أ) الأهمية العلمية

- إثراء المعرفة النظرية في مجال حوكمة المؤسسات المالية عبر اختبار العلاقة بين أبعاد الحوكمة والشفافية المالية بوصفها علاقة تأثيرية قابلة للقياس الكمي، لا مجرد ارتباط وصفي.
- سدّ فجوة في الأدبيات العربية تتعلق بندرة الدراسات التي تدمج بين القياس الموضوعي (تحليل مضمون التقارير السنوية) والقياس الإدراكي (استبانة أصحاب المصالح) في تصميم بحثي واحد.
- تقديم إطار نظري متكامل يجمع بين نظرية الوكالة ونظرية أصحاب المصالح ونظرية الإشارة، لتفسير دوافع الإفصاح وحدوده في البيئة المصرفية.
- تطوير قائمة إفصاح مرجعية مقننة تلائم البيئة التنظيمية السعودية، وقابلة للاستخدام في دراسات لاحقة.

ب) الأهمية التطبيقية

- تقديم توصيات عملية لمجالس إدارات المصارف بشأن أولويات تعزيز الشفافية استناداً إلى الأبعاد الأكثر تأثيراً إحصائياً، بما يتيح ترشيد تكلفة الامتثال.
- مساعدة الجهات الرقابية ولا سيما البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية على تقييم فاعلية الأطر التنظيمية القائمة وتحديد مواضع الحاجة إلى التطوير.
- تطوير أداة قياس وتقييم قابلة للتطبيق الدوري لرصد مستوى الشفافية المالية في القطاع المصرفي ومقارنته زمنياً بين المصارف.
- دعم قرارات المستثمرين والمحللين الماليين عبر توفير مؤشرات موضوعية عن جودة المعلومة المالية المتاحة.

أهداف الدراسة

الهدف العام

قياس أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في تعزيز الشفافية المالية لدى المصارف التجارية السعودية العاملة في مدينة الرياض، وتحديد المعوقات التي تحدّ من فاعلية هذا التطبيق.

الأهداف الخاصة

صيغت الأهداف الخاصة بحيث يقابل كلّ منها فرضية محددة من فروض الدراسة، ضماناً للاتساق الداخلي للخطّة، وذلك على النحو الموضّح في الجدول التالي:

م	الهدف الخاص	الفرضية المقابلة
1	قياس أثر فاعلية مجلس الإدارة في مستوى الشفافية المالية وتقدير قيمة معامل الانحدار المعياري (β) الخاص به.	H _{1.1}
2	قياس أثر استقلالية لجنة المراجعة في مستوى الشفافية المالية.	H _{1.2}
3	قياس أثر كفاءة نظام الرقابة الداخلية في مستوى الشفافية المالية.	H _{1.3}
4	قياس أثر حماية حقوق أصحاب المصالح في مستوى الشفافية المالية.	H _{1.4}
5	تحديد البُعد الأكثر تأثيراً من أبعاد الحوكمة الأربعة عبر ترتيبها تنازلياً وفق قيم (β).	H _{1.5}
6	قياس أثر الشفافية المالية في الأداء المالي للمصرف مقاساً بمؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.	H _{1.6}
7	الكشف عن دلالة الفروق في مستوى تطبيق الحوكمة تبعاً لحجم المصرف وطبيعة ملكيته.	H _{1.7}
8	تحديد أبرز المعوقات التنظيمية والبشرية والتقنية التي تحدّ من التطبيق الفعّال لمبادئ الحوكمة، وترتيبها وفق الأهمية النسبية.	المرحلة النوعية

تساؤلات الدراسة

1. ما مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية بأبعادها الأربعة في المصارف التجارية السعودية محل الدراسة؟
2. ما مستوى الشفافية المالية في هذه المصارف مقاساً بأبعاد كفاية الإفصاح وتوقيتته وموثوقيته؟
3. ما أثر كل بُعد من أبعاد الحوكمة الأربعة في مستوى الشفافية المالية؟ وأيّ هذه الأبعاد أكثر تأثيراً؟
4. ما المعوقات التنظيمية والبشرية والتقنية التي تحدّ من التطبيق الفعّال لمبادئ الحوكمة في المصارف محل الدراسة؟
5. كيف يمكن قياس أثر الشفافية المالية في الأداء المالي للمصرف؟ وهل هذا الأثر ذو دلالة إحصائية؟
6. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة تُعزى إلى حجم المصرف أو طبيعة ملكيته أو سنوات خبرة المستجيب؟
7. ما الإطار المقترح لتعزيز الشفافية المالية في القطاع المصرفي السعودي في ضوء نتائج الدراسة؟

فروض الدراسة

الفرضية الرئيسية

H₀: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ لتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في تعزيز الشفافية المالية لدى المصارف التجارية السعودية.

H₁: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ لتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في تعزيز الشفافية المالية لدى المصارف التجارية السعودية.

الفرضيات الفرعية

- H_{1.1}: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لفاعلية مجلس الإدارة في مستوى الشفافية المالية.
- H_{1.2}: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لاستقلالية لجنة المراجعة في مستوى الشفافية المالية.
- H_{1.3}: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكفاءة نظام الرقابة الداخلية في مستوى الشفافية المالية.
- H_{1.4}: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحماية حقوق أصحاب المصالح في مستوى الشفافية المالية.
- H_{1.5}: تتفاوت أبعاد الحوكمة الأربعة تفاوتاً دالاً إحصائياً في قوة تأثيرها في الشفافية المالية.
- H_{1.6}: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للشفافية المالية في الأداء المالي للمصرف.
- H_{1.7}: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ في مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة تُعزى إلى المتغيرات التنظيمية والشخصية.

الدراسات السابقة

اعتمد الترتيب الموضوعي في عرض الأدبيات: تُستعرض أولاً الدراسات المتعلقة بالمتغير المستقل (الحوكمة المؤسسية)، ثم دراسات المتغير التابع (الشفافية والإفصاح المالي)، ثم الدراسات التي تناولت العلاقة بينهما في القطاع المصرفي تحديداً. وقد رُوعي في العرض الطابع التحليلي النقدي لا الوصفي.

المحور الأول: الحوكمة المؤسسية

دراسة 1976 (Jensen & Meckling)

- هدف الدراسة: تأصيل نظرية الوكالة عبر تحليل العلاقة بين الملاك والمديرين وما ينشأ عنها من تكاليف.
- المنهجية: تحليل نظري اقتصادي.
- أهم النتائج: خلصت إلى أن انفصال الملكية عن الإدارة يولد تضارباً في المصالح تنشأ عنه تكاليف وكالة تستدعي آليات رقابية للحدّ منها.
- العلاقة ببحثي: تمثل الأساس النظري لتفسير الحاجة إلى مبادئ الحوكمة بوصفها آلية للحد من تكاليف الوكالة.
- الموقف النقدي: صيغت النظرية في سياق شركات صناعية أمريكية، ولا تستوعب خصوصية المصارف من حيث تعدد أصحاب المصالح ووجود المودعين والمنظم بوصفهما طرفين رئيسيين.

دراسة 2001 (Healy & Palepu)

- هدف الدراسة: مراجعة الأدبيات المتعلقة بالإفصاح وعدم تماثل المعلومات في أسواق رأس المال.
- أهم النتائج: بيّنت أن الإفصاح الطوعي يسهم في تقليص فجوة عدم تماثل المعلومات وخفض تكلفة رأس المال.
- العلاقة ببحثي: يُشتق منها الإطار المفاهيمي لقياس بُعد «كفاية الإفصاح».
- الموقف النقدي: تركز على السياق الأمريكي وعلى الشركات غير المالية، ما يحدّ من قابلية تعميم استنتاجاتها على البيئة المصرفية الخليجية.

دراسة سليمان (2006) ودراسة الشواورة (2009)

- هدف الدراستين: تحليل واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في بنى عربية وأثره على جودة التقارير المالية.
- المنهجية: منهج وصفي تحليلي بأداة استبانة على عينات من المحاسبين والمراجعين.
- أهم النتائج: وجود علاقة إيجابية بين تطبيق الحوكمة وجودة المعلومة المالية.
- الموقف النقدي: تعود الدراستان إلى مرحلة سابقة لتبني المعايير الدولية للتقرير المالي (IFRS) ولصدور الأطر التنظيمية السعودية الحديثة، ما يجعل نتائجهما بحاجة إلى إعادة اختبار في البيئة التنظيمية الراهنة.

المحور الثاني: الشفافية المالية في القطاع المصرفي

الأدبيات الحديثة (2021 – 2025)

تتناطح الأدبيات الحديثة في القطاع المصرفي حول ثلاث ملاحظات رئيسية:

- تحول تركيز البحث من قياس «مدى الالتزام الشكلي» بمتطلبات الحوكمة إلى قياس «الفاعلية الجوهرية» لآلياتها، بعد ملاحظة إمكان تحقق الامتثال الشكلي دون أثر رقابي حقيقي.
- تنامي الاهتمام بأثر التحول الرقمي وأتمتة التقارير المالية في تحسين توقيت الإفصاح وموثوقيته.
- اتساع مفهوم الشفافية ليشمل الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية (ESG) إلى جانب الإفصاح المالي التقليدي.

جدول مقارنة الدراسات السابقة

الدراسة	المنهج	المتغيرات	أبرز القيد المنهجي
Jensen & Meckling (1976)	نظري	تكاليف الوكالة	لا يشمل خصوصية المصارف
Healy & Palepu (2001)	مراجعة أدبيات	الإفصاح / عدم التماثل	سياق غير مصرفي وغير عربي
سليمان (2006)	وصفي تحليلي	الحوكمة / جودة التقارير	ما قبل تطبيق IFRS
الشوارة (2009)	وصفي تحليلي	الحوكمة / الإفصاح	بيئة تنظيمية مختلفة
العبيدي (2019)	وصفي تحليلي	الحوكمة / الأداء	لم يقس الشفافية مباشرة
الدراسة الحالية	مختلط	أبعاد الحوكمة → الشفافية → الأداء	—

التحليل المقارن

- اتساق النتائج: تجمع الدراسات على وجود علاقة إيجابية بين الحوكمة وجودة المعلومة المالية.
- مواضع التضارب: تتباين النتائج في تحديد البُعد الأكثر تأثيراً؛ إذ ترجّح بعض الدراسات استقلالية لجنة المراجعة، بينما ترجّح أخرى فاعلية مجلس الإدارة. ويُرجّح أن يعود هذا التضارب إلى اختلاف الإطار التنظيمي للدول محل الدراسة وإلى اختلاف أدوات القياس المستخدمة.
- اختلاف المنهجيات: غلبة الاعتماد على الاستبانة وحدها بوصفها أداة إدراكية، مع ندرة الدراسات التي تُسندها بتحليل موضوعي لمضمون التقارير السنوية.

- فجوة في المتغيرات: ندرة الدراسات التي تختبر مسار التأثير الممتد من أبعاد الحوكمة إلى الشفافية المالية ثم إلى الأداء المالي في نموذج واحد.
- فجوة في السياق: قلة الدراسات المحكمة التي تتناول القطاع المصرفي السعودي تحديداً بعد اكتمال الإطار التنظيمي الحالي وتبني المعايير الدولية للتقرير المالي.
- فجوة زمنية: اعتماد معظم الأدبيات العربية المتاحة على بيانات تعود إلى ما قبل عام 2015، أي قبل التحولات التنظيمية الجوهرية في السوق المالية السعودية.
- فجوة منهجية: هيمنة القياس الإدراكي المعتمد على الاستبانة وحدها، وهو ما تعالجه الدراسة الحالية بالجمع بين الاستبانة وتحليل مضمون التقارير السنوية وفق قائمة إفصاح مقننة.
- فجوة في المعوقات: غياب الدراسات التي ترصد بشكل منهجي المعوقات العملية للتطبيق وترتبها وفق أهميتها النسبية.

المنطلقات النظرية للدراسة

أولاً: نظرية الوكالة

تُتخذ إطاراً لتفسير الحاجة إلى آليات الحوكمة، بافتراض أن انفصال الملكية عن الإدارة يولد تضارباً في المصالح، وأن مبادئ الحوكمة تعمل بوصفها آليات رقابية تحدّ من هذا التضارب وترفع مستوى الإفصاح.

ثانياً: نظرية أصحاب المصالح

تُوظف لتوسيع دائرة المستفيدين من الشفافية لتشمل المودعين والمنظمين والموظفين والمجتمع، لا المساهمين وحدهم، وهو توسيع ضروري نظراً لطبيعة النشاط المصرفي الائتمانية.

ثالثاً: نظرية الإشارة

تُستخدم لتفسير الدافع وراء الإفصاح الاختياري، إذ تُفترض المصارف الأعلى جودةً أميلَ إلى الإفصاح الطوعي بوصفه إشارةً إلى السوق تميّزها عن غيرها وتخفيض تكلفة تمويلها.

رابعاً: نظرية الشرعية

تُوظف لتفسير الحالات التي يكون فيها الإفصاح استجابةً لضغط تنظيمي أو مجتمعي أكثر منه استجابةً لدافع داخلي، وهو ما يساعد على تمييز الامتثال الشكلي من الفاعلية الجوهرية.

كيفية تطبيق هذه النظريات في الدراسة الحالية

ستُترجم هذه المنطلقات إلى نموذج قياس يتضمن متغيراً مستقلاً بأربعة أبعاد، ومتغيراً تابعاً بثلاثة أبعاد، ومتغيراً ناتجاً هو الأداء المالي. وستشتق عبارات الاستبانة من مبادئ حوكمة البنوك الصادرة عن البنك المركزي السعودي ولائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مع تكييفها لغوياً للبيئة المحلية.

المنهجية وطرق البحث

نوع البحث

بحث وصفي تفسيري: وصفي في رصده لمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة ومستوى الشفافية، وتفسيري في اختباره للعلاقة السببية بين المتغيرين.

المنهج المتبع

ستعتمد الدراسة المنهج المختلط (Mixed Methods) بتصميم تفسيري متتابع (Sequential Explanatory Design)، على مرحلتين:

- المرحلة الكمية: سُنْطَبَق استبانة على أصحاب المصالح المستهدفين لقياس العلاقة بين المتغيرات واختبار الفروض إحصائياً، إلى جانب تحليل مضمون التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة لآخر ثلاث سنوات وفق قائمة إفصاح مرجعية مقننة.
- المرحلة النوعية: سُنْجَرى مقابلات شبه منظمة مع (10 – 12) من أعضاء لجان المراجعة ومديري الالتزام والمراجعة الداخلية، بهدف تفسير النتائج الكمية واستكشاف معوقات التطبيق.

خطة البحث وخطوات التنفيذ

المرحلة	الإجراء المزمع	المدة المتوقعة
الأولى	استكمال مراجعة الأدبيات وبناء قائمة الإفصاح المرجعية	أربعة أسابيع
الثانية	بناء الاستبانة وتحكيمها وتطبيق الدراسة الاستطلاعية	ثلاثة أسابيع
الثالثة	جمع البيانات الميدانية وتحليل مضمون التقارير السنوية	سنة أسابيع
الرابعة	إجراء المقابلات النوعية وتحليلها موضوعياً	ثلاثة أسابيع
الخامسة	التحليل الإحصائي واختبار الفروض	أربعة أسابيع
السادسة	صياغة النتائج والإطار المقترح وإعداد التقرير النهائي	أربعة أسابيع

مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في المستويات الإدارية والرقابية في المصارف التجارية السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية والعاملة في مدينة الرياض، وتحديدًا في الوظائف الآتية: أعضاء مجالس الإدارة ولجان المراجعة، ومديرو الإدارات المالية، ومديرو المراجعة الداخلية والالتزام، والمحللون الماليون. ويُحدّد الإطار الزمني للدراسة بالفترة (2023 – 2025) فيما يتعلق بتحليل التقارير السنوية، والربع الأول من عام 2026 فيما يتعلق بجمع البيانات الميدانية.

عينة الدراسة وطريقة اختيارها

- حجم العينة المستهدف: (250) مفردة على الأقل، بما يستوفي متطلبات التحليل الإحصائي المتقدم ويحقق قدرة إحصائية كافية للكشف عن حجم أثر متوسط.
- أسلوب المعاينة: معاينة قصدية طبقية بحسب المستوى الوظيفي، لضمان تمثيل الفئات ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة.
- عينة تحليل المضمون: التقارير السنوية المنشورة لجميع المصارف التجارية المحلية المدرجة، عن السنوات المالية (2023، 2024، 2025)، بأسلوب الحصر الشامل.
- عينة المرحلة النوعية: (10 – 12) مشاركاً يُختارون قصدياً وفق معيار الخبرة، ويُوقَّف الجمع عند بلوغ نقطة التشبع.
- العينة الاستطلاعية: (30) مفردة تُستبعد لاحقاً من العينة النهائية.

أداة الدراسة

أولاً: الاستبانة

ستُبنى استبانة مكونة من جزأين:

- الجزء الأول: البيانات الأولية (المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، حجم المصرف، طبيعة الملكية، الشهادات المهنية).
- الجزء الثاني: مقياس ليكرت الخماسي، موزّع على النحو المبين في الجدول أدناه.

المتغير	الأبعاد	عدد البنود
الحوكمة المؤسسية (مستقل)	فاعلية مجلس الإدارة	6 بنود
	استقلالية لجنة المراجعة	6 بنود
	كفاءة نظام الرقابة الداخلية	6 بنود
	حماية حقوق أصحاب المصالح	5 بنود
الشفافية المالية (تابع)	كفاية الإفصاح / توقيته / موثوقيته	12 بنود
الأداء المالي (نتائج)	مؤشرات إدراكية مساندة	4 بنود
معوقات التطبيق	تنظيمية / بشرية / تقنية	6 بنود

ثانياً: قائمة الإفصاح المرجعية

ستُبنى قائمة إفصاح مقننة تتضمن نحو (45 – 55) بنداً مشتقة من متطلبات البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية والمعايير الدولية للتقرير المالي، ويُرصد لكل بند وجوده في التقرير السنوي من عدمه بأسلوب الترميز الثنائي، ثم يُحتسب مؤشر إفصاح مركب لكل مصرف. وستُتحقق من ثبات الترميز عبر حساب معامل الاتفاق بين مرمّزين مستقلين.

ثالثاً: دليل المقابلة شبه المنظمة

سيُتضمن (10 – 12) سؤالاً مفتوحاً تدور حول: واقع الممارسة الفعلية لآليات الحوكمة، والمسافة بين الامتثال الشكلي والفاعلية الجوهرية، ومعوقات التطبيق، والمقترحات التطويرية.

رابعاً: اختبارات الصدق والثبات

- صدق المحكمين: عرض الأداة على (7 – 9) محكمين متخصصين، واعتماد نسبة اتفاق لا تقل عن 80%.
- الصدق البنائي: تحليل عاملي استكشافي ثم توكيدي.

- الثبات: معامل ألفا كرونباخ لكل بُعد وللأداة ككل، بحد أدنى مقبول (0.70).
- ثبات الترميز: معامل الاتفاق بين المرمّزين لقائمة الإفصاح، بحد أدنى مقبول (0.80).

أساليب التحليل الإحصائي

سُحِّلَت البيانات باستخدام برنامج (SPSS v.29)، مع الاستعانة ببرنامج (AMOS) لتحليل المسار. وسُيُوظَّف الأساليب الآتية:

الأسلوب الإحصائي	الغرض من استخدامه
التكرارات والنسب المئوية	وصف خصائص العينة
المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية	تحديد مستوى تطبيق الحوكمة ومستوى الشفافية
معامل ألفا كرونباخ	التحقق من ثبات الأداة
التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي	التحقق من الصدق البنائي
معامل ارتباط بيرسون	قياس قوة العلاقة واتجاهها
الانحدار المتعدد (β ، T، F، R^2)	اختبار الفرضيات الفرعية وترتيب الأبعاد
تحليل المسار	اختبار المسار الممتد: الحوكمة ← الشفافية ← الأداء
اختبار (t) وتحليل التباين الأحادي (ANOVA)	الكشف عن دلالة الفروق التنظيمية والشخصية
اختبارات تضخم التباين (VIF) والتوزيع الطبيعي	التحقق من افتراضات الانحدار قبل تطبيقه

ويُلتزم عند عرض النتائج بتقديم جداول الانحدار كاملة متضمنة قيم (β) و (T) و (R^2) و (F) ومستوى الدلالة، بحيث يكون اختبار الفروض اختباراً إحصائياً حقيقياً لا استنتاجاً وصفاً قائماً على النسب المئوية.

حدود الدراسة

أ) المجال البشري

- مجتمع الدراسة: أعضاء مجالس الإدارة ولجان المراجعة، ومديرو الإدارات المالية والمراجعة الداخلية والالتزام، والمحللون الماليون في المصارف التجارية السعودية.
- عينة الدراسة: (250) مفردة على الأقل، إضافة إلى (10 – 12) مشاركاً في المرحلة النوعية.

ب) المجال المكاني

- المصارف التجارية السعودية المدرجة والعاملة في مدينة الرياض – المملكة العربية السعودية.

ج) المجال الزمني

- تحليل التقارير السنوية: السنوات المالية (2023 – 2025).
- جمع البيانات الميدانية: الربع الأول والثاني من عام 2026.
- فترة تنفيذ الدراسة: العام الدراسي 2025 – 2026.

د) المجال الموضوعي

- تقتصر الدراسة على أبعاد الحوكمة الأربعة المحددة في نموذجها، ولا تتناول أبعاداً أخرى كسياسات المكافآت أو هيكل الملكية.
- تقتصر على المصارف التجارية، ولا تشمل شركات التمويل أو التأمين أو المصارف الأجنبية العاملة عبر الفروع.

هـ) حدود منهجية

- حساسية موضوع الحوكمة قد تؤثر في دقة الاستجابات؛ وسيُخفف ذلك بضمان السرية التامة وإسناد القياس الإدراكي بتحليل موضوعي للتقارير المنشورة.
- محدودية حجم مجتمع المصارف يحدّ من إمكان التعميم على قطاعات مالية أخرى.

أولاً: المراجع العربية

- سليمان، م. (2006). حوكمة الشركات ودورها في معالجة الفساد المالي والإداري. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- الشواورة، ف. (2009). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 5(3)، 320-345.
- العبيدي، ح. (2019). دور الحوكمة المؤسسية في تحسين الأداء المالي للمصارف. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 25(112)، 88-110.
- البنك المركزي السعودي. (2023). مبادئ حوكمة البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية. الرياض.
- هيئة السوق المالية. (2023). لائحة حوكمة الشركات. الرياض.
- الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. (2024). المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة. الرياض.
- برنامج تطوير القطاع المالي. (2023). التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي – رؤية المملكة 2030. الرياض.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Cadbury, A. (1992). Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance. London: Gee & Co
- Freeman, R. E. (1984). Strategic Management: A Stakeholder Approach. Pitman Publishing
- Healy, P. M., & Palepu, K. G. (2001). Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature. Journal of Accounting and Economics, 31(1-3), 405-440
- Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. Journal of Financial Economics, 3(4), 305-360
- La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., Shleifer, A., & Vishny, R. (2000). Investor protection and corporate governance. Journal of Financial Economics, 58(1-2), 3-27
- OECD. (2023). G20/OECD Principles of Corporate Governance. Paris: OECD Publishing
- Shleifer, A., & Vishny, R. W. (1997). A survey of corporate governance. The Journal of Finance, 52(2), 737-783
- Spence, M. (1973). Job market signaling. The Quarterly Journal of Economics, 87(3), 355-374
- Basel Committee on Banking Supervision. (2015). Corporate Governance Principles for Banks. Bank for International Settlements
- Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2019). Multivariate Data Analysis 8th ed. (. Cengage Learning)